

## في اليوم العالمي للتضامن مع الفلسطينيين في الداخل

أعلنت "لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل" قبل عامين يوم الثلاثاء من كانون الثاني/يناير من كل عام يوماً للتضامن العالمي مع حقوق الفلسطينيين في الداخل. وقد هدفت اللجنة من خلال هذا الإعلان إلى التعريف بمعاناة هذا المكوّن من مكوّنات الشعب الفلسطيني الذي بقي وصمد وناضل على أرض وطنه في مواجهة عنصرية الصهيونية والدوائر الحاكمة في إسرائيل، ومن أجل انتزاع المساواة التامة في الحقوق القومية والمدنية، وساهم في النضال العام الذي خاضه ويخوضه شعبه لضمان حقوقه الوطنية والتاريخية. وتتركز نشاطات "اليوم العالمي" التي ستقام هذا العام في الجليل ونابلس وغزة وبيروت ودمشق، وفي مدن وعواصم عربية وأجنبية عديدة، على فضح القوانين والتشريعات العنصرية، التي أقرها الكنيست في السنوات الأخيرة. وفي هذه المناسبة، أصدرت "لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل"، برئاسة الأستاذ محمد بركة، وثيقة سياسية ورد في مقدمتها: "إن جماهيرنا العربية شكّلت على مدار السنوات الأخيرة هدفاً أساسياً لحملة القمع والتحرّيش المتزايدة، كجزء من الجهود الصهيونية والإسرائيلية العامة وسياسات الرقابة القاسية ونزع الشرعية عن الفلسطينيين وحقوقهم الأساسية في تقرير المصير والعودة والمساواة في وطنهم". وأضافت الوثيقة: "إن جماهيرنا الفلسطينية، هم جزء من الشعب العربي الفلسطيني، ومن المواطنين في إسرائيل. ومنذ قيامها، فرضت إسرائيل سياسات التمييز المنهجي ضد المواطنين الفلسطينيين تقصّيم وتمنعهم من ممارسة حقوقهم الأساسية. وقد تعرض الفلسطينيون في إسرائيل للتمييز المنهجي منذ تأسيس الدولة في القانون... إن آثار سياسة الدولة تجاه الأقلية القومية موجّهة ضد جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية، وتستهدف سلباً جميع أفراد المجتمع الفلسطيني".

وشدّدت الوثيقة على أن المناخ السياسي الحالي في إسرائيل يشكّل "تهديداً خطيراً للحقوق الأساسية للأقلية الفلسطينية، وللبرلمانيين الذين يمثلون الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، ومنظمات حقوق الإنسان، والناشطين السياسيين المناهضين للاحتلال والسياسات الحكومية

التمييزية. فمن شأن الأحكام التمييزية وغير الديمقراطية المتضمنة في هذه القوانين أن تنتهك بشدة حقوق الفلسطينيين في إسرائيل..

ودعت "لجنة المتابعة العليا" المجتمع الدولي إلى "حث حكومة إسرائيل على إلغاء القوانين العنصرية والتمييزية المفصلة في هذه الوثيقة"، ورفض "مشروع قانون القومية- الدولة اليهودية، لأنه يجعل المواطنين الفلسطينيين من مواطني الدولة من الدرجة "الثانية".